

الدكتور محمد حسنه



الجمهورية العربية السورية

وزارة الصحة

الرقم : ٦٥٠٦٩

وزارة الصحة / مديرية الرقابة على الأدوية
الرقم الوارد ١٢ ٩
التاريخ الوارد ٢٠٢٣/١١/٦

عميم

إلى مديريات الصحة

١- يطلب إليكم العمل على تطبيق العقوبات الواردة أدناه بحق المخالفين في **مستودعات الأدوية والمكاتب العلمية** ويتم اتخاذ إجراءات الإغلاق حصراً من قبل الإدارة المركزية في وزارة الصحة على أن توافق مديرية الشؤون القانونية في الوزارة دورياً بمحاضر الضبوط والعقوبات المقترحة من اللجان المختصة والمحالة من قبل مديريات الصحة:

العقوبة	المخالفة
- إغلاق المستودع ولا يعاد افتتاحه إلا بعد تسديد الغرامة المنصوص عليها / ٥٠٠٠٠ ل.س وتسوية وضعه.	عدم تجديد ترخيص المستودع خلال المدة المحددة له:
- في المرة الأولى: إنذار للالتزام بالدوام في المستودع. - تكرار عدم التواجد للمرة الثانية: إغلاق المستودع لمدة شهر واحد ولا يعاد افتتاحه إلا بعد تسديد الغرامة المنصوص عليها (٥٠٠,٠٠٠) ل.س.	- عدم تواجد المدير الفني في المستودع:
- وفي حال استمرار عدم التواجد تضاعف الغرامة وينغلق المستودع ويلغى ترخيصه ولا يعاد افتتاحه إلا بترخيص جديد وتعلم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بذلك.	
- في المرة الأولى يتم تنظيم محضر ضبط بالموجودات المخالفة ويتم التصرف بها من قبل مديرية الصحة أصولاً ، ويعاقب المستودع المخالف بالغرامة المنصوص عليها (٥٠٠,٠٠٠) ل.س عن كل مخالفة ، وفي حال التخلف عن دفعها خلال أسبوعين من تاريخ تنظيم الضبط يغلق المستودع لحين تسديدها. - وفي حال تكرار أي مخالفة منها تضاعف الغرامة ويلغى ترخيص المستودع.	- حيازة أو بيع أدوية غير مرخصة أو مستحضرات صيدلانية غير مسجلة. - بيع أدوية أو مستحضرات صيدلانية مسحوبة أو منتهية الفعالية. - حيازة أو بيع أدوية من المستودع بلا لصاقة ليزرية ومصنعة بعد صدور تعليم تفعيل اللصاقة الليزرية. - امتلاع المستودع عن التعويض للصيادلة عن الأدوية أو المستحضرات الصيدلانية المسحوبة والتي سبق وأن باعوها لهم.
- في المرة الأولى يغلق المستودع لمدة شهر واحد ولا يعاد افتتاحه إلا بعد دفع الغرامة المنصوص عليها (٥٠٠,٠٠٠) ل.س ويحال المدير الفني إلى مجلس التأديب وفي حال التكرار يلغى الترخيص.	- بيع المستودع للأدوية والمستحضرات الصيدلانية للمستهلك مباشرة أو بيعها لجهات غير مرخص لها بحيازتها أو توزيعها أو بيعها أو صرفها.

<p>لأي مخالفة من هذه المخالفات الأربع:</p> <ul style="list-style-type: none"> - في المرة الأولى: إنذار بالالتزام. - وفي حال تكرار أي مخالفة منها للمرة الثانية: إغلاق المستودع لمدة شهر واحد ولا يعاد افتتاحه إلا بعد دفع الغرامة المنصوص عليها (٥٠٠,٠٠٠) ل.س عن كل مخالفة. - وفي حال استمرار الخلل تضاعف الغرامة عن كل مخالفة ويغلق المستودع ويلغي ترخيصه ولا يعاد افتتاحه إلا بتراخيص جديد وتعلم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بذلك. 	<p>- عدم التزام المستودع بتعليمات اقتناه وتسجيل وتوزيع الأدوية النقصية.</p> <p>- عدم التزام المستودع بالشروط الجيدة لحفظ وتخزين ونقل وبيع الأدوية والمستحضرات الصيدلانية.</p> <p>- عدم التزام المستودع بالأسعار المقررة.</p> <p>- احتكار الأدوية والامتناع عن بيعها.</p>
<p>تنظيم محضر ضبط بالموجودات ويتم تقدير قيمتها ثم يتم التصرف بها من قبل مديرية الصحة أصولاً، ويغلق المحل لمدة لا تقل عن ستة أشهر ويحال المخالف للقضاء، ولا يعاد افتتاحه المحل إلا بعد تسديد الغرامة والتي تعادل ضعفي قيمة الأدوية المضبوطة لديه على ألا تقل عن خمسين ألف ليرة سورية.</p>	<p>مكان غير مرخص متخذ كمستودع للاتجار بالأدوية أو المستحضرات الصيدلانية.</p>
<p>تنظيم محضر ضبط بالمنتجات الطبية المزورة وتقدير قيمتها من قبل مديرية الصحة (بالمعاملات غير المزورة) والتحفظ عليها وإغلاق مكان المخالفة وإحاله المخالف للقضاء، ولا يعاد افتتاح المكان المغلق إلا بعد صدور الحكم القضائي المبرم.</p>	<p>الاشتراك بتزوير المنتجات الطبية أو الاتجار بها مزورة ويشمل ذلك تصنيعها أو تعبئتها أو تغليفها أو حيازتها أو تخزينها أو نقلها أو توزيعها أو بيعها أو هبتها أو التبرع بها.</p>
<p>إغلاق المكتب لمدة شهر واحد ولا يعاد افتتاحه إلا بعد دفع الغرامة المنصوص عليها (٢٠٠,٠٠٠) ل.س وتسوية وضعه، وفي حال عدم التسوية يحال المخالف إلى القضاء.</p>	<p>مزاولة أي مكتب لأعمال الدعاية الطبية دون الحصول على إذن فتح مكتب علمي.</p>
<p>يحال المخالف إلى القضاء.</p>	<p>مزاولة أي شخص لأعمال الدعاية الطبية دون أن يكون مسجلاً في سجل مندوبي الدعاية الطبية في وزارة الصحة.</p>

٢- أي مخالفة أخرى غير موصوفة أعلاه تتم إجراءات تسويتها وفقاً لأحكام التشريعات الصحية المرعية.

٣- في حال تعدد المخالفات المضبوطة في المنشأة الصيدلانية الواحدة تجمع عقوباتها.

٤- يتم تسديد الغرامات بموجب إحالات أصولية تصدر عن مديرية السجلات والترخيص الطبية أو شعب السجل لدى مديريات الصحة في المحافظات وتسدد لدى مديريات المالية في المحافظات لحساب الخزينة العامة للدولة وذلك استناداً لنص المادتين ١٠-ب و ١٢ من المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠١٧ وتوافقى مديرية الشؤون القانونية بإيصالات التسديد لاستكمال الإجراءات أصولاً (مرفق نسخة عن الإيصال المالي).

٥- يحق للمخالفين طلب تسوية المخالفات المرتكبة من قبلهم قبل صدور هذا التعميم مع العقوبات الواردة فيه انسجاماً مع أحكام القانون رقم ٧ لعام ٢٠٠٥ وأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٤ لعام ٢٠١٠ وتعديلاتها بالمرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠١٧، وذلك بموجب طلبات تقدم إلى مديرية الشؤون القانونية في الوزارة.

٦- توافق مديرية الشؤون القانونية في وزارة الصحة دورياً بنتائج إحالة الصيادلة المخالفين إلى مجالس التأديب.

٧- توافق فروع نقابة صيادلة سوريا المختصة بصورة عن محاضر الضبوط والتقارير المرسلة إلى الوزارة لكل جولة.

٨- في حال وجود أي منتج طبي أو صيدلاني مشمول بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٤ لعام ٢٠١٠ أو ما هو مزور منه أو غير مرخص أو غير مسجل أو مسحب بقرار من وزارة الصحة، وذلك في بعض الحالات غير الصيدلانية يتم إبلاغ وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لضبط هذه المنتجات في الأسواق الخاضعة لرقابتهم وتسلیمها إلى مديرية الصحة المعنية ومعاقبة القائمين بالإتجار بها.

٩- كل من يمتنع عن تقديم مفصل هويته للجان المختصة لا ينظر بأي طلب يتعلق بتسوية موضوع المخالفة إلا بعد إحضار صورة عن هويته الشخصية.

١٠- كل ممانعة فعلية كانت أم سلبية توقف عمل اللجان المختصة بضبط المخالفات أعلاه توجب الإحالة إلى القضاء.

١١- تلغى جميع التعاميم المخالفة.

١٢- يبلغ من يلزم لتنفيذها.

دمشق في ٢١ / ١٢ / ٢٠١٩ م.

وزير الصحة

الدكتور نزار وصفي ياجي



المبلغ إليهم:

- مكتب السيد الوزير

- مكتب السيد معاون الوزير لشؤون الصيدلة والدواء.

- وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

- نقابة صيادلة سوريا لتعديمه على الفروع.

- المديريات المركزية / م. السجلات والترخيص الطبية - م. الرقابة الدوائية - م. الشؤون القانونية /.

- مديريات الصحة / دوائر الرقابة الدوائية - اللجان المختصة /.

- الديوان.